الأمم المتحدة S/2006/817

مجلس الأمن

Distr.: General
16 October 2006
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في ما يتعلق بالصحراء الغربية

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٧٥ (٢٠٠٦)، المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الذي مدد المجلس فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وفي ذلك القرار، طلب المجلس إلى الأمين العام تقديم تقرير عن الحالة في الصحراء الغربية قبل نهاية الولاية الحالية. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ صدور تقريري، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (S/2006/249).

ثانيا – التطورات الأخيرة في الصحراء الغربية

٢ – في الذكرى السنوية السابعة لارتقائه العرش، ألقى الملك محمد السادس خطابا، في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أشار فيه إلى المبادرة المغربية التي تم إطلاقها في العام الماضي للوصول إلى حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية. ونوه الملك محمد السادس بمشاوراته مع الأحزاب السياسية بشأن خطة مقترحة لاستقلال ذاتي للصحراء الغربية وبقراره تعزيز المجلس الاستشاري الملكي لشؤون الصحراء الغربية، الذي دعي أعضاؤه إلى تقديم آرائهم في الخطة، وأعلن الملك محمد السادس أن رد فعل المجتمع الدولي كان إيجابيا بفضل رغبة المغرب في التعاون مع جميع الأطراف المعنيين صوب تحقيق مستقبل إقليمي مشترك بكل ما ينطوي عليه من طاقات.

٣ – وعقب صدور تقريري الأخير إلى المجلس، وقبل زيارة قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أمر الملك محمد السادس في ٢٢ نيسان/ أبريل، بالإفراج عن ٤٦ سجينا، منهم ٢٨ ناشطا كانوا قد سجنوا في عام ٢٠٠٥ لمشاركتهم في تظاهرات تطالب بحق الصحراء الغربية في تقرير المصير. وكان الإفراج عنهم إيذانا بتنظيم تظاهرات في

171006 171006 06-56848 (A)

المدن في كل أرجاء الإقليم، وما أعقبها من ادعاءات بوقوع مزيد من اعتقال المتظاهرين واحتجازهم على يد السلطات المغربية.

٤ - وعلاوة على ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، تواصلت مظاهرات الصحراويين في الإقليم، داعية إلى احترام حقوق الإنسان وحق تقرير المصير. ووردت تقارير تفيد بوقوع مواجهات عنيفة بين قوات الأمن المغربية والمتظاهرين، أدت إلى أعمال اعتقال واحتجاز. وفي الفترة بين ٢ أيار/مايو و ٣٠ حزيران/يونيه، تلقيتُ ست رسائل من الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، محمد عبد العزيز، يدعي فيها انتهاك السلطات المغربية حقوق الإنسان في الإقليم، بما في ذلك الاحتجاز والتعذيب وعدم الأخذ بالإجراءات القانونية الواجبة واختفاء سجناء سياسيين وناشطين في مجال حقوق الإنسان. وفي ٢ حزيران/يونيه، تلقيتُ رسالة من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، يدعو فيها إلى تدخل من الأمم المتحدة لوقف الاضطهاد في المخيمات في تندوف عقب ورود تقارير تدعي بوقوع اضطرابات هناك.

٥ - وفي ٢٦ تموز/يوليه، وقّع الاتحاد الأوروبي مع حكومة المغرب اتفاقا لصيد الأسماك، تستطيع بموجبه سفن الصيد من بلدان في الاتحاد الأوروبي الوصول إلى المياه الإقليمية قبالة المغرب. ولم يستثن الاتفاق المياه قبالة الصحراء الغربية. وفي رسالة موجهة إليّ في ٢٣ أيار/مايو أعرب الأمين العام لجبهة البوليساريو عن جزعه من استغلال المغرب الموارد الطبيعية للصحراء الغربية، قائلا إن عدة أحكام من الاتفاق تشكل خرقا للقانون الدولي، وإن الاتفاق قد يُعقِّد الحالة في الصحراء الغربية.

ثالثا - الأنشطة التي قام بها مبعوثي الشخصي

ألف - الاتصالات بالطرفين والدولتين الجارتين

٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى مبعوثي الشخصي، بيتر فان والسوم، مشاورات مع ممثلي الطرفين، حكومة المغرب وجبهة البوليساريو، وكذا مع ممثلي الدولتين الجارتين، الجزائر وموريتانيا، ومع ممثلي البلدان المعنية بالأمر.

٧ - وفي ما يتعلق بالطرفين، وإضافة إلى اجتماعات عُقدت في نيويورك مع الممثل الدائم للمغرب، اجتمع مبعوثي الشخصي في الرباط، في ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر، برئيس الوزراء، إدريس جطو، وبوزير الخارجية والتعاون محمد بنعيسى، وبالوزير المنتدب لدى وزير الخارجية والتعاون، الطيب الفاسي الفهري، وبوزير الداخلية، شكيب بنموسى، والوزير المنتدب في الداخلية، فؤاد علي الهمة، وبمسؤولين حكوميين كبار. وعلاوة على ذلك، اجتمع

مبعوثي الشخصي بممثل جبهة البوليساريو في نيويورك، والمحمد خداد، منسق جبهة البوليساريو لدى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، في لاهاي في ٢ آب/أغسطس. والتقى أيضا في منطقة تندوف، في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر، والمحمد خداد، وعبد القادر طالب عمر، والخليل سيدي محمد، وبمسؤولين كبار آخرين في جبهة البوليساريو. وفي منطقة تندوف، زار مبعوثي الشخصي مخيمات لاجئي أوسارد ومدرسة ٢٧ شباط/فبراير والداخلة.

٨ - وفي ما يتعلق بالبلدين الجارين، وفي نيويورك التقى مبعوثي الشخصي بالممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، واستقبله وزير الخارجية، محمد البحاوي، في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وكذلك اجتمع بالممثل الدائم لموريتانيا لدى الأمم المتحدة، واستقبله رئيس المجلس العسكري للعدل والديمقراطية، رئيس الدولة، العقيد علي ولد محمد فال، ووزير الخارجية أحمد ولد سيد أحمد، ومسؤولين حكوميين كبار في نواكشوط في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقام مبعوثي الشخصي بإجراء مشاورات أيضا مع ممثلي البلدان المعنية في نيويورك، واجتمع بسلطات إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في قرطبة وواشنطن وباريس في ١٧ و ٢٢ و ٢٨-٢٩ أيلول/سبتمبر، على التوالي.

٩ - وخلال اجتماعاته المتعددة في المنطقة وفي نيويورك، أصغى مبعوثي الشخصي لشواغل الطرفين ومواقفهم بشأن المخرج من الأزمة الراهنة، وأعاد تأكيد التوصية بإجراء مفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو. وأحاطته المغرب علما بعملها المستمر بشأن الاقتراح باستقلال ذاتي. ومنذئذ أعلنت السلطات المغربية عن أن مبادرتها ستقدم في الأشهر المقبلة، وأعادت جبهة البوليساريو تمسكها بحق شعب الصحراء الغربية في حق تقرير المصير، على أن يمارس في استفتاء، يشمل خيار الاستقلال. وفي معرض الاجتماعات بالدولتين الجارتين والبلدان المعنية الأخرى، أكدت السلطات الجزائرية من جديد أن بلدها ليس طرفا في الصراع وأن أي مفاوضات ينبغي، إذن، أن تكون بين المغرب وجبهة البوليساريو، على نحو ما ورد ذلك في الرسالة المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ الموجهة من الرئيس بوتفليقة إليّ. وأكدت موريتانيا مجددا حيادها الخالص، وإن أعربت أيضا عن دعمها القوي للأمم المتحدة في جهدها المبذول للوصول إلى حل دائم لقضية الصحراء الغربية يقبله الطرفان.

١٠ - وخلال زيارته إلى المنطقة، اغتنم مبعوثي الشخصي الفرصة كي يزور، لأول مرة منذ تعيينه في مقر بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في العيون، ومنطقة عمليات البعثة، شرق وغرب الجدار الرملي على حد سواء، بغية أن يتعرف بنفسه على تنفيذ البعثة ولايتها وعملياتها. وفي العيون، التقى مبعوثي الشخصي بوفد الاتحاد الأفريقي لدى البعثة،

الذي يتزعمه كبير ممثليه، السفير يلما تاديسي (إثيوبيا)، الذي أشار إلى الولاية التي يضطلع بها المراقبون التابعون لمنظمته وفقا لخطة التسوية.

١١ - إنني لأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لحكومة إسبانيا لإتاحتها طائرة تقل مبعوثي الشخصي في سفره في المنطقة.

باء - الاستنتاجات التي خلص إليها مبعوثي الشخصي

١٢ - يشار إلى أن مبعوثي الشخصي قد حلل في أول إحاطة قدمها إلى مجلس الأمن في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ الحالة الراهنة استنادا إلى الأسس التالية:

(أ) أصر مجلس الأمن على حل لمسألة الصحراء الغربية يتم التوصل إليه بالتراضي، وهو ما فعله منذ البداية؛

(ب) وانطلاقا من ذلك، قبل المجلس برفض المغرب خطة السلام من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية مصيره (''خطة بيكر''). هذا وقد كان دعم المجلس لتلك الخطة في القرارين ١٤٩٥ (٢٠٠٣) و ١٥٤١ (٢٠٠٤) مشروطا بعبارة ''على أساس الاتفاق بين الطرفين''؛

(ج) ولما كان هناك استبعاد لأي تسوية لا تتم باتفاق الطرفين فإنه لم يكن هناك إلا خياران: إما إطالة لأمد الجمود الراهن إلى ما لا نهاية وإما المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

١٣ - ولما كانت تلك النتيجة قد لقيت ترحيبا لدى المحاورين المغاربة وطعنا من محاوري جبهة البوليساريو، فإن مبعوثي الشخصي قد حاول تبين ما إذا كان لدى أي طرف أو دول مجاورة أو أي بلد معني اقتراح بخيار ثالث يكون من الأرجح قبوله من جانب الطرفين. على أن الاقتراح الذي تلقاه مبعوثي الشخصي افترض مسبقا لدى مجلس الأمن بفرض حل، بإكراه المغرب على قبول إجراء استفتاء يشمل الاستقلال تأخذ الخيارات. ولما أكدت له المشاورات الأخرى التي أجراها أن الخيار الأخير لم يكن واقعيا فإن تحليله قد أصبح أساس الملاحظات والتوصيات الواردة في تقريري المرفوع إلى مجلس الأمن في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (S/2006/249).

١٤ - وبعد اتخاذ القرار ١٦٧٥ (٢٠٠٦)، الذي تناول منطوقه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية أكثر من ستة أشهر بقليل، أخذ مبعوثي الشخصي على عاتقه أن يفيد من الأشهر الستة التالية، فيوضح تحليله للوضع، لا لجبهة البوليساريو والجزائر فحسب، ولكن للمغرب أيضا. فقد سخر اتصالاته مع سلطات وممثلي الطرفين والدولتين

الجارتين ليبين أنه، وإن كان صحيحا أنه هو والمغرب يؤيدان المفاوضات فإن ذلك التماثل لا يعني أنه كان على اقتناع بحجج المغرب القانونية. ذلك أنه في إحاطته التي قدمها في ١٨ كانون الثاني/يناير، كان قد أبلغ المجلس أن الأمم المتحدة، في رأيه، لا تستطيع أن ترعى خطة تستبعد استفتاء يتضمن الاستقلال كواحد من الخيارات في حين أنها توفر حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وأنه يعتقد أن قلة قليلة من الناس خارج المغرب يوافقون على أن فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٧٥ تؤيد وجهة نظر المغرب بأنه نظرا لوجود صلات تاريخية بين سلطان المغرب والقبائل التي كانت تعيش في إقليم الصحراء الغربية فإن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) لا ينطبق. وأضاف أن السبب الوحيد الذي جعله يدافع عن المفاوضات بين الطرفين كان هو أنه، بالنظر إلى رفض مجلس الأمن القاطع لأي حل لا يتم التوصل إليه عن طريق التراضي، فإن المفاوضات هي البديل الوحيد من إطالة حالة الجمود إلى أمد لا نهاية له.

١٥ - وفي ذلك الصدد، بذل مبعوثي الشخصي جهدا لإيضاح موقفه من العلاقة بين الشرعية الدولية والواقع السياسي. ففي إحاطته التي قدمها في ١٨ كانون الثاني/يناير، كان قد أشار إلى أنه كان على المجلس طبعا أن يحترم القانون الدولي، وإن كان عليه أيضا مسؤولية أن يأخذ في اعتباره الواقع السياسي. وردا على ذلك، رفضت جبهة البوليساريو والجزائر أي فكرة بحل وسط بين الأمرين، وأصرَّتا على سيادة الشرعية الدولية. لكن مبعوثي الشخصي، في اتصالاته مع الطرفين والدولتين الجارتين على مدى الأشهر الستة الماضية، بيَّن أن قبوله بأن مجلس الأمن قد استبعد حلا لمسألة الصحراء الغربية لا يقوم على رضا الطرفين لا يعني ضمنا تضاؤلا في احترام الشرعية الدولية. ذلك أن الشرعية الدولية، كما يرى هو، أعمُّ من قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وأنها تشمل، على وجه الخصوص، ميثاق الأمم المتحدة. إن الميثاق هو الذي نص على أن قرارات الجمعية العامة لا تجد طريقها إلى التنفيذ المباشر فيما منح مجلس الأمن السلطة الخالصة للبت في ما إذا كان أي نزاع ينبغي النظر فيه في إطار الفصل السادس. (حل النزاعات سلميا) أو في إطار الفصل السابع (الإجراءات في ما يتعلق بحالات تهديد السلم، والإخلال به، ووقوع العدوان). وإذا ما أعمل مجلس الأمن تلك السلطة واختار الفصل السادس فإنه يتصرف وفقا للشرعية الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن المجلس، وهو يقرر ذلك الخيار في حالة الصحراء الغربية، لم يستبعد المبدأ الأساسي لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). ذلك أن قرارات مجلس الأمن الأخيرة لا تذكر إجراء استفتاء، ولكن قرار الجمعية العامة لم يذكر هو أيضا ذلك. على أن كلا النوعين من القرارات ينصَّان، مع ذلك، على أن الحل السياسي، الذي يحققه الطرفان بمساعدة من المجلس، لا بد أن يكفل حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير.

١٦ - وخلال زيارته الأخيرة إلى المنطقة، سأل مبعوثي الشخصي محاوريه أيا من الخيارين يفضلون: أيفضلون استمرار جمود الموقف أم المفاوضات من دون شروط مسبقة؟ ورد مسؤولون من جبهة البوليساريو بأنهم يفضلون استمرار الجمود الذي وصل إليه الحال، مدركين تمام الإدراك أن من شأن هذا أن يؤدي إلى تجدد النضال المسلح. وأضاف بعضهم أنه حتى وإن واصلت قيادة جبهة البوليساريو الدعوة إلى ضبط النفس فإن الضغط الذي يُعْتمل في نفوس الشباب الصحراويين المحبطين الذين يريدون القتال قد يصبح من المتعذر مقاومته. وهذه التصريحات ألقت ضوءا مغايرا قليلا على انطباع مبعوثي الشخصي بأن هناك اتجاها عاما إلى الخلود إلى الوضع الراهن في مسألة الصحراء الغربية.

١٧ - ومع ذلك، فإن مبعوثي الشخصي لم يعتقد أن المواقف التي اتخذها الطرفان كانت هي السبب الوحيد لإطالة أمد جمود الموقف. ذلك أن المواقف المتخذة من جانب بلدان خارج المنطقة يمكن أن تعوق هي الأخرى البحث عن حل يتم التوصل إليه بالتفاوض. إذ أن معظم البلدان الثالثة تواقة إلى التقيد بحياد صرف، لكن بعضها مارس ذلك الأمر بمحاولة إرضاء الطرفين بقدر متساو. فمن جهة، تُريد تلك البلدان أن تُظهر فهمها لإحجام المغرب عن أن يرى إقليما، يبلغ في مساحته مساحة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، لا يقطنه إلا بضعة مئات الألوف من الناس، وقد أصبح دولة مستقلة استقلالا كاملا على حدودها الجنوبية. ومن جهة أخرى، ستعارض هذه البلدان ممارسة ضغط على جبهة البوليساريو لقبول السيادة المغربية على الصحراء الغربية والاقتناع باستفتاء لا يشمل الاستقلال كأحد الخيارات. وهاتان النقطتان صحيحتان، لكن إذا طُرحتا معا، لا إلى إذا أُبلغ كل طرف الجزء الذي يود سماعه. وقد ساور مبعوثي الشخصي الشك في أن الاستخدام الانتقائي للحجج المعقولة يفسر سبب أن كلا الطرفين يغالي، على ما يبدو، في الدعم الذي يتمتع به.

١٨ - وخلال جولته الأخيرة في المنطقة، شدد مبعوثي الشخصي على أن المفاوضات التي يتوخاها سيكون لها هدف واحد يؤيده مجلس الأمن: تحقيق حل سياسي عادل دائم مقبول للطرفين من شأنه إعمال حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره. واستبعاد الشروط المسبقة يعني أنه لن يكون هناك، في ما يتعلق بالمفاوضات، مطلب من جبهة البوليساريو بوجوب أن يكون هناك استفتاء يشمل الاستقلال كأحد الخيارات المطروحة، أو مطلب من المغرب بالاعتراف بسيادته على الصحراء الغربية. وواضح أن هذين المطلبين يمكن أن يطرحهما الطرفان المعنيان خلال المفاوضات.

١٩ - إن هذه المفاوضات لن تبرح مكانها ما لم يوضح مجلس الأمن بكل تأكيد أن ممارسة تقرير المصير هو هدف المفاوضات الوحيد المتفق عليه: أي لا يمكن أن تكون بشأن اقتراح باستقلال ذاتي للصحراء الغربية في ظل السيادة المغربية (مع أنه يمكن طرح هذا الاقتراح ثانية) ولا بشأن استفتاء يشمل الاستقلال على أنه أحد الخيارات (مع أنه يمكن، مرة أخرى، طرح هذا الأمر). إن كون مجلس الأمن قد قبل رفض المغرب الاستفتاء الذي يشمل الاستقلال واحدا من الخيارات لا يعني أن المجلس قد رفض الاستفتاء ذاته.

٢٠ - وإذا لم يكن في وسع أي من الطرفين قبول ذلك النهج المفتوح فإنه لن يكون ثمة مفاوضات. ومن شأن نتيجة كهذه أن تُسدد نكسة خطيرة للمغرب، التواقة للحصول على اعتراف دولي بسيادته على الصحراء الغربية. على أن نكسة أي من الطرفين لا تكون انتصارا تلقائيا للطرف الآخر. وعلى جبهة البوليساريو ألا تفرح هي الأخرى، لأن المجتمع الدولي، ما دامت حالة الجمود قائمة، سيكون أقرب أُلفة إلى السيادة المغربية على الصحراء الغربية. واتفاق صيد الأسماك الذي أُبرم في تموز/يوليه ٢٠٠٦ بين الاتحاد الأوروبي والمغرب شاهد على ذلك. إن مبعوثي الشخصي، وقد أمضى ما ينوف على السنة في مهمته هذه، على اقتناع بأنه سيكون من الحكمة لجبهة البوليساريو أن تدخل في مفاوضات الآن ما دام في المجلس توافق في الرأي على أن الحل السياسي الذي يتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات يجب أن ينص على تقرير شعب الصحراء الغربية مصيره. إن ذلك الحكم يمكن أن يكون بمثابة صمام أمان أو بمثابة فرامل في حالة الطوارئ: إن أي مقترح لا بد من أن يُحكم عليه على أساس إمكانية أن يؤول إلى شيء ما يمكن اعتباره في نهاية المطاف ممارسة لحق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير، والحَكَمان دون غيرهما سيكونان هما الطرفين نفسيهما.

رابعا - الأنشطة المضطلع بها في الميدان

ألف - الأنشطة العسكرية

٢١ - في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بلغ القوام العسكري لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ٢٠٩ أفراد، بما في ذلك الأفراد الإداريون وأفراد الوحدة الطبية مقابل قوام مأذون به قدره ٢٣٠ فردا. ومما يدعو إلى الأسف أنه لم يكن في البعثة إلا مراقبة عسكرية واحدة تتولى الإسهام خلال الفترة المشمولة بالاستعراض مع أن قائد القوة يُرحب بنشر عدد أكبر من الأفراد الإناث من جانب البلدان المساهمة بقوات بغية رفع التوازن بين الجنسين في البعثة. وواصل مراقبو الأمم المتحدة العسكريون رصد وقف إطلاق النار، الذي بدأ سريانه منذ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وبقيت منطقة المسؤولية تنعم بالهدوء عموما.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض سيرت البعثة ٨٥٢ ٤ دورية برية و ٢٦٦ دورية جوية لزيارة وتفقد وحدات الجيش الملكي المغربي والقوات العسكرية لجبهة البوليساريو، وفقا للاتفاق العسكري رقم ١، المبرم بين الجيش الملكي المغربي وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من جانب، وبين القوات العسكرية لجبهة البوليساريو والبعثة من جانب آخر. ويعزى ازدياد عدد الدوريات التي تم تسييرها مقارنة بالأعوام السابقة إلى عدد التغييرات في الهيكل العسكري للبعثة وإجراءاتها، الأمر الذي أوضحته في تقريري الأخير (S/2006/249، الفقرات ٢٤-٢٨). وزادت هذه التغييرات من ناتج البعثة التشغيلي وحسَّن قدرتها على القيام بواجبها في تثبيت وقف إطلاق النار.

٢٣ - وما برحت البعثة تنعم بعلاقات حسنة مع الجيش الملكي المغربي والقوات المسلحة لجبهة البوليساريو على حد سواء. على أن كلا من الطرفين واصل الامتناع من التعامل المباشر مع الآخر. واتخذت جميع الاتصالات شكل اجتماعات ورسائل كتابية مع البعثة. وما زال اقتراح قدمته البعثة لإنشاء لجنة عسكرية مشتركة للتحقق، يرمي إلى بناء الثقة بين الطرفين، قيد المناقشة مع الجيش الملكي المغربي.

٢٤ - وما زالت الانتهاكات التي يرتكبها الطرفان للاتفاق العسكري رقم ١، عند نفس مستواها مقارنة بالفترة السابقة المشمولة بالتقرير. ففي الفترة من ١٦ من آذار/مارس إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ شهدت البعثة ثمانية انتهاكات جديدة من جانب الجيش الملكي المغربي وخمسة انتهاكات جديدة من جانب القوات المسلحة لجبهة البوليساريو، بما يمثل نقصا بحوالي ٥٠ في المائة في العدد الإجمالي للانتهاكات مقارنة مع نفس الفترة في عام ٢٠٠٥. وشملت الانتهاكات استمرار أعمال التوغل في القطاع العازل من جانب عناصر مسلحة، وإقامة هياكل عمرانية جديدة وإعادة نشر للوحدات ونقل أسلحة ووحدات عسكرية داخل المنطقة المحظورة من دون إخطار البعثة مسبقا أو الحصول على موافقتها سلفا.

٢٥ - وواصلت البعثة مراقبة الانتهاكات التي ما برح الطرفان يرتكبانها منذ أمد بعيد. وقد شملت هذه إقامة هياكل دفاعية من مثل تواجد أجهزة الرادار التي تخص الجيش الملكي المغربي، واستمرار نشر الأفراد العسكريين وتحسين هياكل الدفاع الأساسية من جانب جبهة البوليساريو في المنطقة المعروفة باسم ''القلعة الإسبانية''، على نحو ما ذكرت ذلك في تقريري المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ المقدم إلى مجلس الأمن (S/2005/49، الفقرة ٦).

٢٦ - ومنذ أن بدأت البعثة الاضطلاع بولايتها، فرض الطرفان قيودا على حرية تنقل مراقبي البعثة العسكريين. وتتعلق هذه القيود، في المقام الأول، بمنع الدخول إلى نقاط الطرفين

المحصنة ووحداتها للتحقق من قوام الوحدات ونظم الأسلحة. وكما كنت قد ذكرت في تقريري السابق، فإن جبهة البوليساريو قد وافقت على رفع كل القيود، لكن ذلك لم يُنفَّذ إلا في منطقة عسكرية واحدة من أصل ست من هذه المناطق. وفي ما يتعلق بالجيش الملكي المغربي، فإن القيود قليلة في قطاع أوسارد، ولكنها تبقى مطبقة في كافة القطاعات الأخرى. وفي ١ حزيران/يونيه، بدأت البعثة تسجيل قيود على حرية تنقل المراقبين العسكريين باعتبارها انتهاكات للاتفاق العسكري رقم ١. وخلال الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر، سُجِّل ٥٣٩ انتهاكا مماثلا من جانب الجيش الملكي المغربي و ٨٦ انتهاكا من جانب جبهة البوليساريو. ووجود عدد أكبر من النقاط الحصينة والوحدات لدى الجيش الملكي المغربي يفسر، بدرجة ما، ارتفاع عدد الانتهاكات المرتكبة من جانبه. على أن الحاجة تدعو إلى إجراء مزيد من التحسينات من قِبل الطرفين لتمكين البعثة من النهوض بمهام الرصد الموكلة إليها بفعالية أكبر.

٢٧ - وفي ما يتعلق بالاتفاقين العسكريين رقم ٢ ورقم ٣، واصل كلا الطرفين تعاونهما مع البعثة في مجال وضع علامات لتحديد مواقع الألغام والتخلص من الألغام، والأعتدة غير المنفجرة والذخائر التي انتهت صلاحية استخدامها. وفي الفترة المشمولة بالاستعراض، اكتشفت البعثة، ووضعت علامات تميُّز، مواقع ٣١ لغما وقطعة عتاد غير منفجرة ومنطقتين فيهما قنابل عنقودية. ورصدت البعثة أيضا تدمير الجيش الملكي المغربي عددا من هذه الأجهزة وصل في مجموعه إلى ٠٦١ ٨ جهازا، بما في ذلك الذخيرة التي انتهت صلاحيتها. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ارتطمت مركبة صحراوية بلغم أرضي مضاد للدبابات قرب سمارا، فأسفر ذلك عن مقتل أحد الركاب ووقوع إصابات بليغة لدى الركاب الآخرين.

٢٨ - ونظمت البعثة أنشطة لإذكاء الوعي بالألغام بين السكان في الإقليم، واتخذت تلك الأنشطة شكل توعية بأخطار الألغام في مخيمات اللاجئين في تندوف. وتتعاون البعثة أيضا مع السلطات في موريتانيا ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتيسير أنشطة إزالة الألغام على طول حدود الصحراء الغربية مع موريتانيا ولمواصلة برامج التوعية الإقليمية بالألغام. وبالتعاون مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ، شرعت البعثة في إجراء مسح شامل للألغام والأعتدة غير المنفجرة وكذا لإزالة الألغام في المناطق، بدءا من شرق الحاجز الرملي، ولكن مع احتمال مواصلة ذلك في المناطق الأخرى. وقد تم التوقيع على اتفاق بين الأمم المتحدة ومنظمة الإجراءات المتعلقة بالألغام الأرضية، وهي منظمة حكومية مقرها في المملكة المتحدة، في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وقد وصل أفراد هذه المنظمة إلى تيفاريتي في آب/أغسطس، وبدأوا تدريب منظمة محلية غير حكومية. وستخصص الأولوية الأولى لإزالة الدروب المزروعة بالألغام والتي حددتها البعثة والأعتدة غير المنفجرة. وقد وفرت الأموال

اللازمة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والدول المساهمة وكذلك بعض المنظمات، من قبل صندوق أميرة ويلز التذكاري. وقد وفِّرت الأموال لمواصلة الاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام والتخلص من الأعتدة غير المنفجرة في عام ٢٠٠٧. وإنني لأود أن أشكر البلدان والمنظمات التي ساهمت في هذا المشروع الهام، الذي سيفضي إلى بيئة أكثر أمنا للجميع وسيمهد الطريق لعودة آمنة للاجئين. وأود أن أشجع المانحين الحاليين والجدد على دعم الأنشطة الهامة المتعلقة بالألغام.

٢٩ - ما انفكت البعثة، منذ أن تم نشرها في عام ١٩٩١، تقوم بعملياتها بالاستناد إلى خرائط جوية بمقياس رسم كبير فات أوانها. ولسد الحاجة إلى خرائط دقيقة، أنشئت في البعثة في حزيران/يونيه، خلية لنظام للمعلومات الجغرافية بدعم في مجالي المشورة والتدريب من كل من قسم الخرائط في إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وقد أثبتت الخلية فائدتها العظيمة حيث أنها مكنت البعثة من التعاون على نحو فعال مع منظمة الإجراءات المتعلقة بالألغام الأرضية من خلال الاستعانة بتكنولوجيا متطابقة. وما كان لهذا التعاون أن يتحقق لو تم استخدام النظام القديم لرسم الخرائط. والهدف المنشود من إنشاء الخلية إنما يتمثل في إدراج المعلومات المستقاة من مختلف المصادر في الخرائط الرقمية لمختلف أجزاء الإقليم مما يعزز بقدر أكبر فعالية عمليات البعثة وسلامة أفرادها. وقد أصدرت الخلية بالفعل أول خرائطها المستكملة لمواقع الألغام والأجهزة غير المنفجرة، بالإضافة إلى خرائط لأغراض العمليات، رسمت بالاستناد إلى صور وملاك موظفين خلية التقطت بالأقمار الصناعية مجهز بنظام المعلومات الجغرافية بأصول البعثة الحالية، وستدرج الطلبات اللازمة للوظائف المدنية المطلوبة لخلية نظام المعلومات الجغرافية في ميزانية ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٣٠ - وما برحت الوحدة الطبية الكورية تقدم، منذ عام ١٩٩٤، خدمات رعاية طبية أولية ممتازة لأفراد البعثة المدنيين والعسكريين، وكذلك خدمات طبية إنسانية في مناسبات خاصة للسكان المحليين في الصحراء الغربية. وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٦، وبعد قرابة ١٢ عاما من الخدمة المتفانية، سلمت الوحدة الطبية الكورية مهامها إلى الوحدة الطبية الماليزية في عرض عسكري في مقر البعثة حضره ممثلون من أعضاء السلك الدبلوماسي، وضباط عسكريون من جمهورية كوريا، وماليزيا، وحضره كذلك وكيل الأمين العام، وقائد القوة وممثلون عن الاتحاد الأفريقي.

باء – أسرى الحرب وغيرهم من الأشخاص المحتجزين والمفقودين

٣١ – ستواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية العمل مع الطرفين لتقصي مصير الأفراد الذين ما زالوا في عداد المفقودين لأسباب لها علاقة بالصراع.

جيم – تقديم المساعدة إلى اللاجئين من الصحراء الغربية

٣٢ – يواصل برنامج التوزيع العام للأغذية دعم المستفيدين من البرنامج الذين وصل عددهم إلى ٠٠٠ ٩٠ مستفيد والذين صنفوا ضمن أضعف فئات اللاجئين في مخيمات تندوف في الجزائر، وتقديم ٠٠٠ ٣٥ حصة إعاشة إضافية للاجئين الذين تأثرت سبل رزقهم بهطول الأمطار الغزيرة في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

٣٣ – وهناك بالإضافة إلى ذلك، برنامج غذاء تكميلي جار يخدم في المتوسط ٥٠٠ ٩ حامل ومرضع ويخدم كذلك أطفالا دون الخامسة من العمر يعانون من سوء التغذية المزمن. وكانت الإمدادات الغذائية هشة جدا خلال الأشهر القليلة الماضية حيث غابت الهبات من السلع الغذائية الأساسية مما أرغم برنامج الأغذية العالمي إلى سحب سلع غذائية أساسية من المخزونات الاحتياطية التي زوده بها المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية.

٣٤ – وسيظل هناك حتى بقية السنة عجز بقرابة ٥٠٠ ٣ طن معظمه نقص في الحبوب، ولن يعود هناك في هذه الأثناء أي مخزون للأمن الغذائي للاقتراض منه. ولذا، أدعو المانحين إلى التبرع بسخاء لعملية إطعام اللاجئين الصحراويين لتفادي أي انقطاع في توزيع الأغذية.

دال – تدابير بناء الثقة

٣٥ – مثلما ذكرت في تقريري السابق إلى المجلس (S/2006/249، الفقرات ١٨-٢٠)، استؤنف في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، برنامج تبادل الزيارات العائلية بين الإقليم ومخيمات اللاجئين في منطقة تندوف بعد توقف دام ١١ شهرا. بيد أنه علّق مرة أخرى في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٦ بسبب صعوبات تتصل بمواعيد الرحلات الجوية.

٣٦ – وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى أيار/مايو ٢٠٠٦، استفاد من البرنامج ٠٢٠ ١ فردا، وبذلك وصل العدد الإجمالي للمستفيدين منه منذ استهلاله في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٩٩ ٢ شخصا أو ٧٢٧ أسرة.

٣٧ – يسرني أن الطرفين اتفقا الآن على استئناف تبادل الزيارات العائلية، إذ أن من المقرر أن تبدأ أول رحلة جوية في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. وفي حين تتمثل الأولوية الملحة في اتخاذ الترتيبات للرحلة الجوية المذكورة والرحلات اللاحقة تواصل مفوضية الأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين التركيز على زيادة قدرتها على إنجاز عمليات البرنامج وعلى تحديث قائمة المتقدمين بطلبات لتبادل الزيارات العائلية، والبحث مع الطرفين في إمكانية توسيع البرنامج بزيادة عدد المستفيدين منه.

٣٨ - وتواصل المفوضية والبعثة أيضا العمل نحو تنظيم حلقتين دراسيتين تشكلان فرصة للحوار والتفاعل بين أعيان جماعات السكان الصحراويين في الإقليم ومخيمات اللاجئين في منطقة تندوف. وقد قامت المفوضية بالاشتراك مع البعثة بإعداد مشروع ورقة مفاهيم هاتين الحلقتين المخطط لهما. وقدم كلا الطرفين تعليقاته عليه. وتعمل المفوضية والبعثة سويا على وضع ورقة مفاهيم أخرى منقحة ستعرضها قريبا على الطرفين ليوافقا عليها.

٣٩ - استمرت الخدمة الهاتفية العمل بنجاح بين مخيمات تندوف والإقليم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما مكن ٠٠٠ ٥٦ لاجئ من إجراء مكالمات هاتفية مع ذويهم في الإقليم.

٤٠ - وعلى نحو ما ورد في التقرير السابق، لا تزال المفوضية مستعدة لتقديم الخدمة البريدية وفقا للطرائق التي جرى اقتراحها في البداية أو بموجب أي شروط تحظى بموافقة جميع الأطراف المعنية.

٤١ - وتواصل البعثة الاضطلاع بدور هام في تقديم دعم لتبادل الزيارات العائلية يشمل تزويد البرنامج بدعم لوجيستي وتمكينه من استعمال أصولها في مجال النقل الجوي. ويقوم ضباط الشرطة المدنية والموظفون الطبيون التابعون للبعثة بمرافقة المشاركين، ورصد أحوالهم، وتيسير الإجراءات المطلوبة في نقطتي وصول المطار ومغادرته.

٤٢ - ومن الأهمية بمكان أن يواصل المانحون التزامهم بهذه المبادرة الإنسانية الهامة التي تحظى بتقدير كبير لدى سكان الصحراء من كلا الجانبين وتعزز روح التفاهم بينهم.

هاء - المهاجرون غير الشرعيين

٤٣ - في تقريري السابق، أبلغت المجلس بأن ٣٥ مهاجرا غير شرعي مكثوا في بير لحلو تحت رعاية جبهة البوليساريو. وهذه المجموعة هي كل ما تبقى من مجموعة أكبر كانت البعثة قدمت لها في أواخر عام ٢٠٠٥ مساعدة عاجلة. وخلال الفترة التي تلت مباشرة تقديم تقريري الأخير، غادر عدد من هؤلاء المهاجرين المرافق التابعة لجبهة البوليساريو بالاستعانة بوسائلهم الخاصة. وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦، لم يبق منهم في بير لحلو سوى ١٣ مهاجرا لا يزالون هنالك. وكانوا خمسة من غانا، واثنان من بوركينا فاسو، وواحد من كل من الكاميرون، وغامبيا، وغينيا - بيساو، ومالي، ونيجيريا. وبتيسير من البعثة، تعمل المنظمة

الدولية للهجرة لاستصدار وثائق سفر للمهاجر النيجيري الذي أعرب عن رغبته في العودة إلى بلده.

٤٤ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، أخطر المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موريتانيا البعثة بوجود ٥١ مهاجرا غير شرعي داخل ''الأرض الحرام'' جنوب الجدار الرملي قرب الحدود بين بولنوار في الصحراء الغربية ونواذيبو في موريتانيا. وأرسلت البعثة إلى المنطقة دورية عسكرية تضم ممثلين عن الوحدة الطبية الماليزية. وكشف خمسون رجلا عن جنسياتهم. وكانوا ٥ من السنغال، و ٣ من موريتانيا، و ٣٦ من مالي، وأربعة من كوت ديفوار وواحدا من غينيا وآخر من كينيا. وقد تبين أنهم كانوا جميعهم في حالة من الإعياء الشديد ولكنهم في صحة جيدة عدا ذلك. أما المهاجر المتبقي وهو رجل من مالي، فقد كان توفي قبل يومين بعد زمن قصير من وصوله إلى مكان وجودهم. وكانت أعمار هذه الفئة من الرجال تتراوح بين ١٧ و ٤٠ عاما ومعظمهم في العشرينات من العمر. وقدمت لهم البعثة الإسعافات الطبية الأساسية بالإضافة إلى عدد من البطانيات وما يكفيهم من الأغذية والمياه لمدة يومين. واشتركت منظمات محلية موريتانية غير حكومية على نحو نشط في مساعدة المهاجرين. وأجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي محادثات مع السلطات الموريتانية لتسهيل دخولهم إلى موريتانيا. وفي ١ أيلول/سبتمبر، نقل المهاجرون بموافقة السلطات الموريتانية إلى نواكشوط في حافلة استأجرتها حكومة مالي. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، أكدت طائرة هليكوبتر تابعة للبعثة أن المهاجرين غادروا بالفعل مكانهم على الحدود.

٤٥ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، وبعد محادثات مع وزير خارجية موريتانيا جرت بشأن الأحداث الجديدة، أبلغ المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موريتانيا البعثة بما يطرحه وجود المهاجرين غير الشرعيين في الإقليم من تحديات إنسانية متواصلة. وذكرت الحكومة الموريتانية أنها تتعرض دوما لضغوط لقبول مجموعات من المهاجرين يقال إنهم أنزلوا على حدودها. وقد ادعى المهاجرون أيضا أن السبل تقطعت بهم في الصحراء بعد أن اضطروا لاجتياز الجدار الرملي والدخول إلى القطاع العازل. ولذا، أدعو كل طرف من الأطراف المعنية إلى التعاون للوفاء بالالتزامات الإنسانية الواقعة عليه تجاه المهاجرين الذين يتم كشفهم في أراضيه.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بتقريري السابق، (S/2006/249، الفقرة ٢٣)، أجرت البعثة محادثات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة لاستكشاف سبل إرساء استجابة مشتركة بين الوكالات أكثر تنسيقا. ولم يتسن بعد التوصل إلى تفاهم رسمي بشأن هذه المسألة.وتواصل البعثة في هذه الأثناء، حث هذه المنظمات الشريكة على

وضع الصيغة الأخيرة لتفاهم يخدم مصالح المهاجرين على أفضل وجه. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة تعاونها الوثيق مع كلا الكيانين لتزويد المهاجرين بمساعدة إنسانية خاصة كلما قامت الحاجة إلى ذلك.

واو – حقوق الإنسان

٤٧ – مثلما ورد في تقريري السابق، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (S/2006/249، الفقرة ٤١)، أوفدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعثة إلى الرباط، والعيون، والمخيمات في منطقة تندوف في الفترة من ١٥ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦، وإلى الجزائر في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وكان الهدف من هذه البعثة، استقاء معلومات عن حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، ومخيمات اللاجئين في منطقة تندوف في الجزائر. وكانت مهمة الوفد تتمثل في موافاة المفوضة السامية بتقرير عن النتائج التي توصل إليها وتقديم توصيات عن سبل مساعدة جميع الأطراف المعنية بتحسين حماية حقوق الإنسان لسكان الصحراء الغربية. وعلى العموم فإن الوفد لقي خلال مهمته قدرا جيدا من التعاون من جانب جميع الأطراف. وأحيل التقرير في ١٥ أيلول/سبتمبر كوثيقة سرية إلى كل من الجزائر والمغرب وجبهة البوليساريو. ويبدو أنه سرّب حيث نُشر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر على مواقع على الإنترنت، وأخذت منه مقتطفات تناقلتها مقالات صحفية. ولا تزال المفوضية ملتزمة بمعاملة التقرير على أنه وثيقة سرية، وهي تأسف لنشره.

زاي – إعادة تشكيل البعثة وإدارتها

٤٨ – روعيت في الميزانية المقترحة لفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/60/724) التوصيات التي صدرت في ضوء استعراض للإدارة المدنية أجري في أيار/مايو ٢٠٠٥، وتقييم أمني أجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وما زال العمل جاريا على تنفيذ هذه التوصيات. ونتج عن إعادة تشكيل البعثة تحويل ٣٠ من مناصب الموظفين الدوليين إلى ما بين وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة، وأخرى لموظفين محليين. ولئن تعرضت البعثة لنوع من التعطُّل الإداري، إلا أن إعادة تشكيلها سوف تُمكِّن هيكل الإدارة المدنية للبعثة من أن يصبح قادرا على نحو أنسب على أداء المهام الموكولة إليها حاليا، وسوف تستكمل ملاك موظفيها المدنيين بما يتفق مع الممارسات المتبعة في سائر عمليات حفظ السلام، وسوف تتيح لها أيضا فرصا لتحسين قاعدة خبرات الموظفين المحليين.

٤٩ – وقد شُرع في تحسين الهياكل الأساسية للأمن المادي لمقر البعثة ومواقع الأفرقة. فقد ركّبت على جميع النوافذ أغشية واقية من الانفجارات، والعمل جار لتجهيز المقر بمجمع

مأمون لإيواء المركبات. ومن المتوقع الانتهاء في آذار/مارس ٢٠٠٧، من إدخال التحسينات على الأمن المادي لمواقع الأفرقة في شرق الجدار الرملي. وتواصل اللجنة السعي للحصول على موافقة السلطات البلدية على إدخال التحسينات الأمنية المطلوبة في مقر البعثة.

٥٠ - والعمل جار أيضا للاضطلاع ببرنامج لتحسين الظروف المعيشية للمراقبين العسكريين في مواقع الأفرقة النائية. ويشمل ذلك الاستعاضة تدريجيا عن هياكل الجدران اللينة التي ظلت قائمة طوال ١٥ عاما بهياكل أكثر استدامة قادرة على مقاومة الأحوال الجوية الشديدة بتكلفة أقل.

٥١ - ويواصل القسم الإداري في البعثة تقديم الدعم لعنصرها العسكري. فقد تم شراء معدات للرؤية الليلية، ويجري استخدامها الآن. وتعاون موظفو الطيران في البعثة على نحو وثيق مع العنصر العسكري لاستعراض مسألة الاستعانة بطائرات ذات أجنحة دوارة لدعم مهام العمليات العسكرية. وتم إدخال عدة تحسينات على توزيع ساعات التحليق، وأمن المعلومات المتصلة بالمهام. وتواصل تثقيف المراقبين العسكريين بشأن استخدام مركبات الأمم المتحدة لتخفيض معدل عطبها ولئن كانت وعورة الميدان، وصعوبة ظروف السياقة لا تساعدان على إطالة أمد خدمتها.

حاء - منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين

٥٢ - طلب مني مجلس الأمن في قراره ١٦٧٥ (٢٠٠٦)، أن أواصل اتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق الامتثال الفعلي داخل البعثة لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة بعدم التسامح مطلقا في ما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. واتخذت البعثة تدابير لتأمين الامتثال لتلك السياسة، وأقر في إطار جدول ملاك الموظفين للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ومنصب لموظف معني بسلوك الموظفين. وتقدم وحدة التدريب العسكري لجميع الموظفين العسكريين الوافدين إحاطة عن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وبدءا من نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قامت البعثة بتدريب نحو ثلث أفرادها العسكريين وكذا موظفيها المدنيين الدوليين على منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وستتواصل الدورات التدريبية لتشمل جميع الموظفين المدنيين، والأفراد العسكريين المناوبين للتأكد من أنهم على علم بمدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك، وسياسة الأمم المتحدة المتعلقة بعدم التسامح مطلقا فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين.

خامسا – الاتحاد الأفريقي

٥٣ – واصل وفد المراقبين عن الاتحاد الأفريقي لدى البعثة برئاسة كبير ممثلية يلما تاديسي (إثيوبيا) دعم البعثة والتعاون معها. وأود أن أعرب مجددا عن تقديري للاتحاد الأفريقي على مساهمته.

سادسا – الجوانب المالية

٥٤ – خصصت الجمعية العامة في قرارها ٦٠/٢٨٠، مبلغا إجماليه ٤٤,٥ مليون دولار لمواصلة البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وإذا ما قرر مجلس الأمن اعتماد توصيتي الواردة في الفقرة ٦٢ أدناه، فستقصر تكاليف تشغيل ومواصلة البعثة على الموارد التي أقرتها الجمعية العامة.

٥٥ – وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وصلت الأنصبة المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة إلى ٤٩,٦ مليون دولار. ونتيجة لهذه الأنصبة غير المسددة، لم يكن بمقدور المنظمة تسديد المبالغ المستحقة للحكومات المساهمة بقوات عن التكاليف المتكبدة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وقد وصل مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة في جميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ إلى ١ ٣٣٦,٢ مليون دولار.

سابعا – الملاحظات والتوصيات

٥٦ – أرحب بالانخفاض المتواصل لعدد انتهاكات الطرفين للاتفاق العسكري رقم ١ الذي يحدد نظام وقف إطلاق النار. غير أن القيود على حرية تنقل مراقبي الأمم المتحدة العسكريين الذين يحاولون زيارة وحدات الطرفين ومقارها ومواقعها الحصينة لأغراض التحقق ظلت قائمة. فكفالة عدم ارتكاب القوات العسكرية/الأمنية لكلا الطرفين أي انتهاكات إنما هي مسؤولية تقع على الطرفين، وإني أشجعهما على أن يرفعا جميع هذه القيود، و يتعاونا مع البعثة على نحو كامل بغية تثبيت وقف إطلاق النار. وفي ذلك الصدد، ومثلما ذُكر في تقريري السابق (S/2006/249، الفقرة ٤٢)، أشجع الطرفين على أن يتعاونا مع البعثة في استعراض الاتفاقات العسكرية القائمة لتوضيح أي مسائل قد تحتمل تفسيرات مختلفة، والتأكد من التمسك بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام.

٥٧ – وكان وقف إطلاق النار دخل حيز النفاذ في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، والآن وبعد مرور خمسة عشر عاما، ما زال الطرفان العسكريان لا يقيمان بينهما أي اتصالات مباشرة. وهو ما زال يؤثر سلبا في بناء الثقة المتبادلة، ويمنع اعتماد إجراءات يمكنها أن تساعد على تثبيت استقرار الحالة خلال الفترات العصيبة. وأشجع الطرفين على العمل مع البعثة لإقامة علاقات تعاون واتصالات مباشرة بينهما من خلال لجنة التحقق العسكرية المشتركة وغيرها

من المحافل. وذلك من شأنه أيضا أن يساعد على حل المشاكل التي تهم الطرفين كإزالة الألغام والتوعية بأخطارها، ويشكل وسيلة لتحسين الظروف المعيشية لجميع الأطراف المعنية، ويؤمِّن في نفس الوقت استمرار احترام وقف إطلاق النار.

٥٨ - وأنا ممتن لجمهورية كوريا لما تقدمه للبعثة منذ فترة طويلة من دعم من خلال نشرها وحدة طبية ذات مؤهلات عالية متفانية في الخدمة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٦. وأرحب بنشر الوحدة الطبية الماليزية، وأتمنى لها النجاح في خدمة البعثة.

٥٩ - يسرني أن أعلم بأن تبادل الزيارات العائلية بين الإقليم ومخيمات اللاجئين في منطقة تندوف سوف تستأنف قريبا. فالجماعات تعتمد على هذه الزيارات لإقامة اتصالات بين أفراد الأسر الواحدة الذين لم يجتمعوا ببعضهم منذ أكثر من ٣٠ عاما. وأود أن أهنئ الطرفين على وصولهما إلى اتفاق بشأن استئناف هذا الإجراء البالغ الأهمية لبناء الثقة.

٦٠ - وأؤيد توصية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ببذل كل الجهود الممكنة لكفالة أن تحترم جميع الأطراف الفاعلة حقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية، وبأن تستكشف الأمم المتحدة، بالاشتراك مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، أفضل سبيل لتأمين الرصد الكافي والمتواصل لحقوق الإنسان في المنطقة بما يؤمن الحماية الكاملة لحقوق الإنسان لسكان الصحراء الغربية. وأحث كذلك الطرفين على أن يواصلا المشاركة في حوار مستمر وبناء مع المفوضية لتأمين احترام حقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية.

٦١ - وفي ضوء التقييم الذي أجراه مبعوثي الشخصي للأنشطة، أود أن أوصي مجلس الأمن بأن يدعو الطرفين، المغرب، وجبهة البوليساريو، للدخول في مفاوضات من دون شروط مسبقة للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يرضى به الطرفان، يرتب لإعمال حق سكان الصحراء الغربية في تحقيق المصير. وينبغي أيضا دعوة البلدين المجاورين، الجزائر، وموريتانيا، إلى هذه المفاوضات واستشارتهما كل على حدة بشأن القضايا التي تهمهما مباشرة وذلك، وفقا للشكل الذي اتبع في فترة ولاية مبعوثي الشخصي الأسبق جيمس أ. بيكر الثالث. ما إن يستجيب الطرفان لنداء المجلس، فإنني سأقدم مقترحات أخرى بشأن شكل المفاوضات، ودور الأمم المتحدة وغير ذلك من الطرائق.

٦٢ - وفي ظل الظروف الميدانية الحالية، وفي ضوء الجهود المستمرة لمبعوثي، ما زلت أرى أن وجود البعثة ما زال ضروريا لتثبيت وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية. ولذا، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ستة أشهر حتى نهاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٦٣ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الشخصي، بيتر فان فالسوم، على جهوده المتواصلة لإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية، ولممثلي الخاص، فرانشسكو باستالي، الذي خدم بتفان كبير حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وأود أيضا أن أشيد بجميع الأفراد العسكريين والمدنيين العاملين في البعثة على الطريقة التي أدوا بها، في ظروف صعبة، المسؤوليات التي أناطها بهم مجلس الأمن.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية: المساهمات حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

البلد	المراقبون العسكريون[أ]	القوات[أ]	الشرطة المدنية[ب]	المجموع
الاتحاد الروسي	٢٠			٢٠
الأرجنتين	١			١
أوروغواي	٨			٨
أيرلندا	٣			٣
إيطاليا	٥			٥
باكستان	٧			٧
بنغلاديش	٨			٨
بولندا	١			١
الدانمرك	١			١
سري لانكا	٢			٢
السلفادور	٥		٢	٧
الصين	١٥			١٥
غانا	٩	٧		١٦
غينيا	٤			٤
فرنسا	١٩			١٩
كرواتيا	٥			٥
كينيا	٩			٩
ماليزيا	١٤	٢٠		٣٤
مصر	٢٠		٣	٢٣
منغوليا	٣			٣
النمسا	٢			٢
نيجيريا	٦			٦
هندوراس	١٢			١٢
هنغاريا	٧			٧
اليونان	١			١
المجموع	**١٨٧**	**٢٧**	**٥**	**٢١٩**

(أ) يبلغ القوام المأذون به من الأفراد العسكريين ٢٣١ فردا.

(ب) يبلغ القوام المأذون به ٦ أفراد.

Map No. 3691 Rev. 53 UNITED NATIONS
October 2006

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section